دعا "ائتلاف شباب الثورة" إلى التصويت بـ"لا" على التعديلات الدستورية التي أقرتها لجنة مكلفة من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال الاستفتاء المقرر يوم السبت المقبل، رافضًا التعديلات المحدودة التي مثلت استجابة لأهم مطالب الثوار، وعلى رأسها إلغاء قيود ترشح المستقلين لمنصب رئيس الجمهورية.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن القيادي في الائتلاف شادي العزالي حرب: "لقد حددنا موقفنا، اذهب وشارك وصوت بـ (لا)، نريد دستورا جديدا وتمديد الفترة الانتقالية مع تشكيل مجلس رئاسي"، وهو الأمر الذي لا يلقى حاليا استحسان المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يدير شئون البلاد ويرغب في تسليم السلطة للمدنيين في غضون ستة أشهور.

ومن المقرر أن ينظم السبت المقبل استفتاء على التعديلات المقترحة التي تزيل القيود المفروضة على الترشح لرئاسة الجمهورية وتقضي بأن لا يبقى الرئيس في منصبه أكثر من ولايتين متتاليتين مدة كل منهما 4 سنوات.

لكن التعديلات الجديدة لم تتطرق الى الصلاحيات الواسعة لرئيس الجمهورية ولكنها تلزم البرلمان الذي سيتم انتخابه بعد إقرار التعديلات بتشكيل لجنة لصياغة دستور جديد للبلاد.

ويعارض التعديلات المرشحان الأبرز لرئاسة الجمهورية محمد البرادعي وعمرو موسى إضافة إلى باقي القوى السياسية بما فيها حزبا الوفد (ليبرالي) والتجمع (يساري)، فيما دعت جماعة "الإخوان المسلمين" إلى التصويت بـ"نعم" عليها.

وتنتاب القوى السياسية يؤيدها في ذلك "ائتلاف شباب الثورة" مخاوف من أن يؤدي إجراء الانتخابات التشريعية بعد شهرين، كما يقترح المجلس الأعلى للقوات المسلحة، إلى إخضاع أن مجلس الشعب الجديد لهيمنة فصيلين سياسيين فقط هما رجال الأعمال من بقايا الحزب "الوطني" السابق و"الإخوان المسلمين".

لكن الدكتور عصام العريان، المتحدث الرسمي باسم "الإخوان" قال في تصريحات نشرتها صحيفة "المصريون" الإلكترونية الاثنين، إن الانتخابات البرلمانية المقبلة ستسفر عن "برلمان متوازن للقوى الثورية فيه الأغلبية المطلقة إذا نجحت في رص جهودها معًا"، و"سيخرج من هذا البرلمان حكومة جديدة، أو تستمر حكومة د. عصام شرف إذا نجحت في العبور بالبلاد خلال الشهور القادمة".

وقال إن جماعة "الإخوان" تؤيد التعديلات الدستورية الجديدة رغم رفضها من معظم القوى السياسية في الشارع المصري، مبررًا ذلك بأن الوطن يحتاج في الوقت الحالي إلي مزيد من الاستقرار، وتهدئة الأوضاع. مشيرا إلى أن الجماعة حثت أنصارها علي المشاركة في استفتاء السبت والتصويت بنعم

وأضاف إن "الجماعة ستسعى جاهدة للعمل علي نجاح عملية التأييد للتعديلات يوم السبت المقبل"، مقترحا أن يتم عمل حملة تعديلات فورية لتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية قبل إجراء الانتخابات الرئاسية.

لكنه أشار وجود بعض المآخذ على تلك التعديلات، من بينها إغفال النص على حرية تشكيل الأحزاب وتأسيس الصحف، والإبقاء على المادة الخامسة من الدستور التي تحظر ممارسة أنشطة أو تكوين أحزاب على أساس ديني، بما يصطدم مع المادة الثانية من الدستور التي تنص على أن الدين الرسمي للدولة هو الدين الإسلامي، إلا أن "الإخوان" سيؤيدون هذه التعديلات خصوصا أنها تفتح الباب أمام صياغة دستور.

ورفض العريان توجيه أية انتقادات لمن يرفضون التعديلات الدستورية، معتبرا أن هذه وجهات نظر يجب احترامها من جهته، قال الدكتور عبدالله الأشعل مساعد وزير الخارجية السابق والذي أعلن رغبته بالترشح لانتخابات الرئاسة إنه سيصوت بـ "نعم" للتعديلات الدستورية، واعتبرها تلبي مطالب ثوار 25 يناير، ولا سيما فيما يتعلق بالمواد 75 و67 و77 و88.

ورأى أن أهم بند تضمنته التعديلات هو حرمان من يحصل على جنسية أخرى أو أن تكون زوجته حاصلة على هذه الجنسية من حق الترشح، وقال: نرغب بوجود رئيس نقي لا تشوبه شائبة لا يرتبط بجهات خارجية ولا يكون ولاؤه مزدوجا

وقال إن الحملة التي يديرها من غابوا عن مصر لأكثر من ثلاثين عاما- في إشارة على ما يبدو إلى الدكتور محمد البرادعي المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية- تأتي اعتراضا على منع من حصل علي جنسية أخرى من الترشح، "تحكمها مصالح شخصية"، على الرغم من تأكيده بحاجة مصر لدستور جديد يتناسب مع مرحلة ما بعد الثورة.

في الإطار ذاته، أيد وحيد الأقصرى رئيس حزب "مصر العربي الاشتراكي" التعديلات، مشيرا إلى أنه سيصوت بـ

"نعم" لها، خاصة وأنها اشتملت علي عدة ايجابيات منها شروط الترشيح لرئاسة الجمهورية، وخاصة أن يكون مصري الجنسية ومن أبويين مصريين وغير متزوج من أجنبية.

وأضاف إن من الايجابيات في تلك التعديلات هو الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات من خلال إنشاء هيئة قضائية مستقلة لإدارة العملية الانتخابية ونقل تبعية الإدارة العامة للانتخابات من وزارة الداخلية إلى تلك الهيئة القضائية.

وأشار إلى أن الايجابيات في التعديلات الدستورية برزت في إلغاء المادة 179 الخاصة بالإرهاب والاستفتاء من الشعب على فرض حالة الطوارئ لأكثر من ستة شهور.

وقال الأقصري إن التعديلات في مجملها إيجابية، لكنه طالب بضرورة إجراء تعديلات علي صلاحيات سلطات رئيس الجمهورية والتي لا يحققها إلا بتعديل شامل للدستور، داعيا المعارضن للتعديلات أن يضعوا مصالح مصر واستقرارها في حسبانهم ولا يبحثوا عن مصالح شخصية.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 14/03/2011
من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com